

رغم «بريكست».. القطاع المالي البريطاني لا يزال مهيمناً في أوروبا



مع مرور سنة على إنجاز بريكست بالكامل، لا يزال قطاع المال والأعمال البريطاني مهيمناً في أوروبا رغم خسارته شركات رئيسية ومصارف انتقلت إلى مراكز مالية أخرى في القارة.

لفرانس برس «لندن مركز مالي عالمي منذ Interactive Investor ويقول لي وايلد مسؤول استراتيجية الأسهم في مئات السنين. وبريكست لن يغير ذلك في المستقبل القريب على الأقل».

رغم ذلك واجه حي المال والأعمال الشهير في لندن صعوبات في أعقاب بريكست إذ لم ينجح بعد في إبرام اتفاق معادلة مع بروكسل يسمح للشركات التي تتخذ من لندن مقراً لها بالعمل بشكل كامل في القارة الأوروبية.

قد تكون لندن تراجعت خلال العام المنصرم أمام مراكز مالية أخرى على صعيد التداول بالأسهم.

فقد عانى التداول بالأسهم منذ الأسابيع الأولى إذ إن المتعاملين البريطانيين حرموا بين ليلة وضحاها من الحق في اقتراح أسهم متداولة في بورصات في الاتحاد الأوروبي، خارج بريطانيا.

وجراء ذلك تراجعت عمليات التداول بالأسهم في بورصة لندن بنسبة 40 % تقريباً.

وكانت أمستردام المستفيد الأكبر متجاوزة لندن لتصبح المركز المالي الأول أوروبياً على صعيد حجم الأسهم المتداولة التي تلقتها وكالة فرانس برس. Cboe Global Markets خلال الجزء الأكبر من السنة الماضية بحسب ارقام

لكن لندن تبقى ثاني أكبر مركز مالي عالمي بعد نيويورك إذا ما أخذت في الحسبان عوامل متنوعة مثل البنى التحتية للعام 2021. Global Financial Centres Index والسمعة وبيئة الأعمال بحسب مؤشر

كذلك، يبقى القطاع المالي البريطاني، مركزاً مالياً مهيمناً على الصعيد العالمي في أسواق عدة بينها سوق صرف العملات الأجنبية والخدمات المالية المشتقة.

ويقول وايلد لوكالة فرانس «مغادرة الاتحاد الأوروبي تسببت بتحديات فيما تطرح باريس وبروكسل وفرانكفورت وأمستردام تهديدات».

لكنه يؤكد «احتمال أن ينتزع منافسون أوروبيون تاج المركز المالي الأهم من بريطانيا ضئيل».

ويحافظ القطاع المالي في لندن على هذا الموقع العالمي القوي بفضل شبكة واسعة من خدمات الدعم.

لا تزال لندن تتمتع بإيجابيات هائلة (..) فهي توفر بيئة تضم مصارف AJ Bell ويقول راس مولد مدير الاستثمار لدى ومستشارين ومحامين ومديري صناديق وصناديق تحوط (..) فضلاً عن رأسمال بأسعار مناسبة لشركات تحتاج إليه لكي تستثمر وتنمو وتستحدث فرص عمل».

نزوح الموظفين لم يحصل

لكن في أعقاب بريكست نقلت 44% تقريباً من شركات الخدمات المالية التي مقرها لندن، أو إنها بصدد نقل عمليات أو موظفين لها إلى دول الاتحاد الأوروبي على ما أفادت مجموعة «ارنست ويونج» المالية.

وبلغت قيمة الأصول المنقولة 1,3 مليار دولار في نهاية العام الماضي على ما أضاف المصدر نفسه.

واستقبلت دبلن ولوكسمبورج العدد الأكبر من عمليات المكاتب فيما استضافت باريس العدد الأكبر من الموظفين.

ودشن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في حزيران/يونيو الماضي المقر الباريسي لمئات المتعاملين بالبورصة من شركة جيه بي مورجان تشيس الذين غادروا لندن.

وقالت ارنست ويونج إن لندن فقدت حتى الآن 7400 وظيفة مالية.

ويشكل ذلك قطرة في محيط؛ إذ إن القطاع المالي البريطاني يوظف أكثر من مليون شخص، 400 ألف منهم في لندن.

ويفيد خبراء التوظيف أنه من غير المرجح حصول نزوح للعاملين في القطاع المالي إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

لا تزال لندن وجهة جذابة لعاملين في الاستثمار Morgan McKinley ويقول هاكان إنفر المدير المسؤول في التجاري والمالية».

ويوضح لوكالة فرانس برس «لم نشهد حتى الآن نزوحاً جراً بريكست ومن غير المرجح أن يحصل ذلك مستقبلاً».

ويشكل عدد الشركات الجديدة التي طرحت أسهمها في البورصة العام الماضي دليلاً على جاذبية لندن.

وسجلت 122 عملية اكتتاب عامة وهي الأعلى منذ 2007 بقيمة سوقية إجمالية بلغت 16,8 مليارات جنيه استرليني.

الخطر الفعلي (على لندن) لا يتأتى من انفجار كبير،» TheCityUK ويقول جاك نيل-هال من مجموعة الضغط المالي بل من تراجع بطيء ناجم عن انتقال النشاط إلى مراكز أخرى على الأرجح في الولايات المتحدة وآسيا. لكن ذلك لن يحصل إلا في حال فشل لندن في الاستجابة لضغوط تنافسية من مراكز مالية رئيسية أخرى».

((أ ف ب